حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي – العدد ٢٠، شباط ٢٠٠٥



تسلم وتسليم (ص٩)

يعتذر فريق تحرير "حديث المالية" عن التأخر في إصدار العدد ٢٠ الذي كان من المفترض أن يصدر في كانون الأول ٢٠٠٤، وذلك لأسباب خارجة عن إرادته منها التغيير الحكومي الذي حصل في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٤ والأحداث الأخيرة التي شهدها لبنان.

وإذ يضع فريق التحرير هذا العدد بين أيديكم، يأمل إصدار العدد ٢١ من حديث المالية في أيار ٢٠٠٥.

شاكرين لكم تفهمكم وثقتكم

برعاية:

البنك العربي

في هذا العدد

الافتتاحية

– وزارة المالية في أولوياتها الجديدة (ص١)

التدريب

– المعهد المالي يتوجه في دوراته إلى المؤسسات العامة (ص٢)
– الدفعة الثانية من الموظفين الجدد ٢٠٠٤ تنهي دورتها بتدريب ميداني (ص٢)
– حلقات عرض ونقاش حول الضريبة على القيمة المضافة في المناطق (ص٣)
– المعهد المالي يطلق حلقات "ثقافة قانونية" (ص٣)
– "أسس أرشفة الوثائق وحفظها" حفاظاً على الذاكرة الجماعية للمؤسسات العامة (ص٣)
– المزيد من الدورات في المعايير الدولية للمحاسبة... (ص٣)
– كيفية احتساب ومراقبة التكاليف... (ص٤)
– برنامج تدريبي في الإدارة –الحلقة الأولى: إدارة الاجتماعات والتفويض الفعال (ص٤)
– رقعة التدريب المعلوماتي تتوسع من مالية البقاع إلى مالية لبنان الشمالي (ص٥)

شركاء في التدريب

– التعاون مع وزارة المالية الفرنسية:
• مشروع تحسين الأداء ... نحو إدارة عامة جديدة (ص٦)
• الرقابة على المؤسسات العامة (ص٧)
• التواصل والإعلام في القطاع العام (ص٧)
– التعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا:
• الإصلاح والرقابة على المالية العامة في فرنسا (ص٧)
• إدارة الموارد البشرية في القطاع العام (ص٨)
• استخدام وتقييم الموارد الضريبية والجمركية (ص٨)
– مديرية الجمارك تعزز علاقات التعاون:
• البرنامج التدريبي لمنظمة الجمارك العالمية لا يزال يلاقي إقبالاً كبيراً (ص٩)
• دورة تدريبية حول تقنيات إدارة المخاطر بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (ص٩)

أخبار الوزارة

– الوزير سابا يتسلم مقاليد مسؤولية وزارة المالية من الوزير السنيورة (ص٩)
– افتتاح المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي (ص١٠)
– المال العام... مسؤولية من؟ (ص١١)
– "قباديو المستقبل وتحديات بناء إدارة عصرية للقطاع العام"... ضمن خطوات الانفتاح على الجامعات (ص١٢)
– وزارة المالية في معرض الكتاب العربي من جديد (ص١٢)

مشاريع جديدة

– ثلاثة أدلة جديدة من أدلة المواطن توسّع "سلسلة التوعية المالية والضريبية" (ص١٢)

الملف

– تعزيز القدرات الإدارية والمالية في البلديات (ص١٣)

أخبار سريعة (ص١٥)

حديثكم حديثنا

– معايير الإفصاح المالي الدولية (ص١٦)

حياة الوزارة (ص١٧)

المكتبة المالية

– المكتبة المالية تستقبل مركز المعلومات العامة الأول التابع للبنك الدولي (ص١٨)

أدلّة المواطن

في كافة مراكز وزارة المالية



أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الإنتقال

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ١



دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة

(والمكلفين على أساس الربح المقطوع)

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ٢



دليل الموظف إلى حقوقه وواجباته بعد انتهاء خدمته

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ٣



دليل المواطن إلى ضريبة الأملاك المبنية

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ٤



ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي

سلسلة التوعية المالية والضريبية - رقم ٥

وزارة المالية، المبنى المركزي،

ساحة رياض الصلح، شارع الشعب، مبنى بيضون.

☎: ٠١/٩٨١٠٠١-٢٠

✉: nfo@finance.gov.lb

www.finance.gov.lb

مراكز المالية في المحافظات:

مالية محافظة جبل لبنان، بعبدا،

مبنى السراي الحكومي.

☎: ٠٥/ ٩٢٠٥٣٩

مالية محافظة البقاع، زحلة،

مبنى السراي الحكومي.

☎: ٠٨ / ٨٢١٠٠٦

مالية محافظة الشمال، طرابلس،

مبنى المالية.

☎: ٠٦/ ٤٣٣٧٢٨

مالية محافظة الجنوب، صيدا،

مبنى السراي الحكومي.

☎: ٠٧ / ٧٢٢٠١٢

مالية محافظة النبطية،النبطية،

مبنى السراي الحكومي.

☎: ٠٧ / ٧٦١٣٤٢

المعهد المالي: ٥١٢ كورنيش النهر،

ص.ب: ٥٨٧٠-١٦ - بيروت

☎: ٠١/٤٢٥١٤٧-٩

فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠

✉: contact@if.org.lb

www.if.org.lb

مراكز ليبان بوست

وزارة المالية في أولوياتها الجديدة ...



يسرّني أن أتّخذ من حديث المالية منبراً أتوجه إليكم من خلاله للمرة الأولى للتأكيد على التزام الحكومة بسياسة التصحيح المالي والاقتصادي وبقواعد وأسس نظام لبنان السياسي، أي النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، التي تشكّل المحاسبة والمساءلة في مجال المال العام إحدى أبرز أسسه، إن لم تكن أهمّها إطلاقاً.

انطلاقاً من أهمية الدور المحوري الذي تلعبه وزارة المالية في تنفيذ هذه السياسات كان لا بدّ لنا من اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية وتطبيق الإصلاحات التالية.

الإجراءات التنظيمية:

- التنسيق الجدي والفعال بين وزارة المالية والبنك المركزي، وبوتيرة شبه يوميّة.
- تأليف "فريق عمل للإصلاح المالي والاقتصادي" يعمل بالتنسيق مع حاكم مصرف لبنان وبالتعاون مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط. ومن أبرز مهامه:
  - × إرساء أسس نظام موحّد لحسابات القطاع العام.
  - × دراسة الإجراءات الآيلة إلى تثبيت الوضع المالي على مستوى إدارة التدفقات وإدارة مخزون الأصول والذمم.
  - × دراسة الاقتراحات التي من شأنها أن تصحّحَ الاختلال في الاقتصاد الكلّي وعلى الصعد القطاعية والاجتماعية.
  - × تنسيق الاتصالات مع المنظمات والمؤسسات الدولية ومع الهيئات المالية والاقتصادية المحلية والدولية.

الإصلاحات:

١. إقامة وتمتين شبكات الأمان الاجتماعي، بخاصة للغالبية من اللبنانيين الذين يفتقرون إليها حالياً من خلال تعديل مشروع قانون ضمان الشيخوخة والسعي إلى ردّ قانون تقسيط ديون الضمان الاجتماعي.

٢. إعادة تنظيم مديرية المالية العامة من خلال إنشاء مديرية للدين العام، وإدارة لكبار المكلفين.

٣. إعداد مشروع قانون لتطبيق الضريبة الموحدة يشكل إعادة هيكلة كاملة.

٤. إنجاز وزارة المالية تسعة عشر مشروع قانون خلال هذه الفترة الوجيزة.

٥. إنجاز قانون موحد للإجراءات الضريبية.

الموازنة

إننا نؤكد على التزامنا إعداد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ في إطار النص الحرفي للدستور ولقانون المحاسبة العامة بحيث لا يتضمن المشروع إلا ما له علاقة بنفقات الدولة ودخلها عن سنة ٢٠٠٥ (م ٨٣ دستور). كما سنلتزم التزاماً تاماً عدم زيادة سقف النفقات الجارية (الجزء الأول) عن نفقات سنة ٢٠٠٤، وقد ينخفض عنه، في حين أن الواردات ينتظر لها أن تفوق ما كانت عليه سنة ٢٠٠٤. كذلك سوف يعتمد مشروع موازنة ٢٠٠٥ على إعادة توجيه بعض النفقات الجارية بحيث لا يؤدّي الإنفاق الإضافي الذي اعتمدته الحكومة حتى الآن إلى زيادة في مجموع الإنفاق.

توفير المعلومات حول وضع المالية العامة

إننا نؤكد على التزامنا توفير أوسع المعلومات وأكثرها دقة، وفي هذا الإطار عمدنا مؤخراً إلى تحضير الأرقام الفعلية للمتوجبات المالية على الخزينة بحيث يتبين الرقم الصحيح للدين العام وكذلك الرقم الصحيح لعجز الخزينة. وسوف تُظهر الأرقام، قيد التحضير، المتوجبات القائمة على الخزينة (الدين العام) وليس فقط ما تم إنفاقه بالفعل، وبالتالي نسبة العجز الفعلي المستندة إلى مجموع ما هو متوجب على الخزينة.

الدين العام

سوف نحرص على ألا يتنامى الدين بالعملات الأجنبية كما أننا سنعمل على التحكّم بالدين العام بالليرة اللبنانية وإعادة ترتيبه ومعالجة استحقاقات الديون الأجنبية سواء بطريقة "السواب" أو بطريقة أخرى.

التنسيق مع الوزارات الأخرى و مع مصرف لبنان والمؤسسات الدولية

تتطلب مشاريع التصحيح والتطوير تضافر الجهود بين وزارة المالية والوزارات الأخرى وترتكز على العلاقات البناءة مع مصرف لبنان ومع المؤسسات الدولية التي لا بدّ من تثمين جهودها ونخصّ بالذكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة ووزارة المالية الفرنسية والمؤسسات الأخرى التي أسدت وتسدي الدعم اللازم لوزارة المالية. ونؤكد في هذه المناسبة التزامنا متابعة وتعميق هذه العلاقات المميزة.

نهاية، لا بدّ أن أعيد التأكيد لجميع الأطراف الشريكة في مسيرة الإصلاح من موظفين ومؤسسات عاملة في القطاعين العام والخاص ومنظمات إقليمية ودولية أننا سنبذل الجهود اللازمة في الوقت المتاح لنا لتحقيق هذه الأولويات.

وزير المالية



أهم مشاريع القوانين التي أنجزت في الفترة الأخيرة:

- حساب الخزينة الموحد.
- مشروع قانون التدقيق الداخلي والخارجي على المؤسسات العامة.
- قانون مكافحة الـ Insider Trading.
- إنشاء مديرية للدين العام.
- قانون الدمج المصرفي.
- قانون تنظيم الـ offshore.
- مشروع قانون لتنظيم مديرية المالية العامة.

المعهد المالي يتوجه في دوراته إلى المؤسسات العامة

تدريب المؤسسات العامة على قطع حساب الموازنة

تعتبر الحسابات الختامية السنوية من أهم الأدوات المعتمدة لتقييم أداء المؤسسات العامة ولتحديد وضعيتها المالية ولوضع السياسات الإرتقابية الواجب اعتمادها لمعالجة الخلل الحاصل ولتحسين الأداء. ولما كانت المؤسسات العامة في لبنان تعاني من بعض الصعوبات في مواضيع المحاسبة ومسك القيد المزدوج وقطع الحساب، وسعياً إلى تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات ومديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية، عقد المعهد المالي دورة تدريبية مكثفة حول "آلية إعداد قطع حساب الموازنة" لخمسة عشر متدرباً من أوجيرو ومن بعض المؤسسات الأخرى من ٨ إلى ١٠ أيلول ٢٠٠٤. تناولت هذه الدورة آلية إعداد قطع حساب الموازنة بحسب المبادئ الواردة في تعميم وزير المالية رقم ٣٧٨/ص١٦، وشرحت المدربة، السيدة رجاء شريف، رئيسة دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة، خلالها بعض مواد قانون المحاسبة العمومية المتعلقة بقطع الحساب، وكيفية تحضير بيان وضعية مال الاحتياط. ■

ختام البرنامج التدريبي للمستشفيات الحكومية

اختتم المعهد المالي في ٢٠ آب ٢٠٠٤، البرنامج التدريبي المكثف لخمسين مشاركاً من أعضاء مجالس إدارة ومدراء ومسؤولين ماليين وموظفين في الأجهزة المالية والمحاسبة في ٢١ مستشفى حكومي، بدأت هذه الدورة التي نظمت بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، في ٢٠٠٤/٠٤/١٩ وامتدت على حوالى شهرين من تاريخه (١٠٠ ساعة). وكان هدفها تمكين المتدربين من حسن تطبيق الأنظمة المالية والإدارية المتعلقة بالمستشفيات الحكومية التي أنشأت مؤسسات عامة لإداراتها، بما فيها الأنظمة الضريبية وأنظمة الرقابة وموجبات هذه المؤسسات تجاه الإدارات المالية الأخرى لاسيما وزارة المالية وديوان المحاسبة.

وقد تخلل حفل الختام توزيع إفادات حضور على المتدربين برعاية وحضور وزير المالية آنذاك، الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير عام الصحة العامة، الدكتور وليد عمّار ممثلاً وزير الصحة العامة آنذاك، الأستاذ سليمان فرنجيه، والمدراء وكبار المسؤولين في ديوان المحاسبة ووزارتي المالية والصحة العامة. ■



برنامج تدريب في الإدارة المالية لمحاسبي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات

في الإطار نفسه وإفساحاً بالمجال أمام المؤسسات العامة والبلديات لاستعمال وإدارة الموارد المالية المتاحة لها بشكل أفضل وبالتالي تحقيق أمثل للغاية التي أنشئت من أجلها والمتمثلة بتوفير الخدمات للمواطن في نطاق عملها بشكل أفضل وبمردود أعلى وبكلفة أدنى، وبناءاً على التعميم رقم ٢٠٠٤/١٦ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، ينظم المعهد المالي، برنامج تدريب مكثف في الإدارة المالية مُخصص للمسؤولين الماليين والمحاسبين العاملين لدى المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات وسلطات الوصاية عليها.

يتألف البرنامج من دورات تدريبية وورش عمل تتناول كيفية تطبيق الأنظمة المالية والإدارية التي ترعى هذه المؤسسات ومن ضمنها الأنظمة الضريبية وأنظمة الرقابة، وكيفية مسك المحاسبة على أساس القيد المزدوج. يبدأ البرنامج المكثف في كانون الثاني ٢٠٠٥، على أن يتم جزء من التدريب في المعهد المالي والجزء الآخر في مراكز الأقضية.

الدفعة الثانية من الموظفين الجدد ٢٠٠٤ تنهي دورتها بتدريب ميداني



بعد الانتهاء من تدريب القسم الأول من الناجحين الـ ١٠٨ في مباراة مجلس الخدمة المدنية دفعة العام ٢٠٠٤، ختم المعهد المالي مع الدفعة الثانية البرنامج التدريبي الذي امتد على ٤ أشهر ونصف (٢٤٠ ساعة تدريب) وذلك في ٣١ تموز ٢٠٠٤.

كالبرامج السابقة هدف البرنامج إلى تزويد الموظفين الجدد بالمعلومات العامة والتقنية التي تساعدهم على تسلم مهامهم الجديدة في وزارة المالية، إضافة إلى تمكينهم من فهم عمل المديريات والدوائر والقوانين والإجراءات المتعلقة بها، وكذلك تعريفهم بالنظام الضريبي في لبنان وتطوره وبآخر المستجدات والتطورات المالية ومشاريع التحديث الخاصة بالوزارة.

أما ميزة هذا البرنامج فكانت خضوع متدربي الدفعة الثانية لفترة تدريب ميداني بحيث أمضى كلّ منهم فترة أسبوع في وحدة أو إدارة من إدارات المالية العامة أو مركز إقليمي تعرّف من خلاله على طبيعة العمل. وفي نهاية الفترة الميدانية، أعد كل متدرب تقرير موجز عن عمله.

من جهة أخرى ارتكز تقييم المتدربين على الأسس الأربعة التالية: تقييم المتدرب خلال الدورة، تقييم الأبحاث التي أعدها المتدربون ضمن فريق عمل، الاختبار الخطي الذي خضع له المتدربون ويتناول المواضيع العامة والمتخصصة التي تدرّب عليها الموظفون، والمقابلة الشفهية التي تجري عادةً مع لجنة التقييم المؤلفة من منسقي التدريب في المعهد المالي، ومراقب رئيسي من فريق المدربين على الضريبة على القيمة المضافة ومراقبَين رئيسيَين من دائرة الضريبة على الرواتب والأجور. وقد تم توزيع الموظفين على مختلف الوحدات بموجب قرارين صادرين عن مدير المالية العام الأول رقم ٥٧٢٥/٢ والثاني ٥٧٢٦/٢، تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٤. ■

حلقات عرض ونقاش حول الضريبة على القيمة المضافة في المناطق



لما كانت وزارة المالية مدركة أهمية التواصل الداخلي حول كافة نشاطاتها لاسيما أهمية إبقاء موظفي مختلف مديريات ودوائر الوزارة في بيروت والمحافظات على إطلاع على المستجدات في المواضيع الضريبية، نظّم المعهد المالي بالتعاون مع دائرة العلاقات العامّة والتوعية في مديرية الضريبة على القيمة المضافة حلقتي عرض ونقاش حول "الضريبة على القيمة المضافة" في مالية صيدا في ١٥ تموز ٢٠٠٤ وفي مالية البقاع في ٢٧ تموز ٢٠٠٤. شارك في الحلقتين ٦٨ مراقباً رئيسياً ومراقباً من ماليات البقاع وصيدا والنبطية وتمّ التركيز على موضوع احتساب الضريبة على القيمة المضافة والحدّ الأدنى للخضوع والتسجيل الاختياري والإلزامي والسلع والخدمات المعفاة وحالات الاسترداد والحالات الخاصة ومواضيع أخرى. ويذكر أن حلقة ثالثة ستعقد في مالية طرابلس في مطلع العام ٢٠٠٥. ■

المعهد المالي يطلق حلقات "ثقافة قانونية"

بغية توسيع آفاق الموظفين والعاملين في وزارة المالية وتطوير معلوماتهم القانونية، بدأ المعهد المالي في شهر أيلول ٢٠٠٤ سلسلة من الحلقات التدريبية تحت عنوان "ثقافة قانونية". تتناول هذه الحلقات مواضيع منوّعة ترتبط بعمل الموظفين لاسيّما العاملين منهم في مجال الضرائب والرسوم وتركّز على أهمية المترتبات القانونية على أعمال المراقبين في وزارة المالية.

بدأت الحلقة الأولى في ٩ و١٤ أيلول ٢٠٠٤ مع القاضي داني شبلي وتناولت موضوع "قوانين الإيجارات في لبنان". أما الحلقة الثانية فركّزت على موضوع "الاعتراض على التكليف: من نشوء الحق حتى صدور قرار مجلس شورى الدولة" وقد تولّى التدريب المراقب غسان الحلبي من دائرة التشريع الضريبي في مديرية المالية العامة. استمرت هذه الدورة أيام ١٦ و٢١ و٢٣ أيلول ٢٠٠٤ لمدة ساعتين في اليوم. وتناولت حق المكلّف في الاعتراض وشرح للآلية الحالية ودور الدائرة المالية المختصّة ولجنة الاعتراضات وصولاً إلى دور مجلس شورى الدولة.

أما الحلقة المقبلة فسوف تتناول موضوع "الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور". ■

"أسس أرشفة الوثائق وحفظها" حفاظاً على الذاكرة الجماعية للمؤسسات العامة

انطلاقاً من أهمية الأرشيف الإداري في الحفاظ على الذاكرة الجماعية للمؤسسات العامة، عقد المعهد المالي دورتين تدريبيتين حول "أسس أرشفة الوثائق وحفظها" خلال شهر تموز ٢٠٠٤. شارك في هاتين الدورتين فريق عمل المحفوظات في مديرية المالية العامة وعدد كبير من الإداريين من وزارة الاقتصاد والتجارة ومن مصرف لبنان ومن ديوان المحاسبة ومن المديرية العامة للأمن العام.



تولّت التدريب الآنسة باتريسيا البدوي، مديرة متخصصة بشؤون الأرشفة والتوثيق؛ والسيد أنطوان صليبا، مدرب متخصص بشؤون الحفظ الوقائي وترميم الوثائق.

امتدت الدورة الواحدة على ١٤ ساعة وتناولت المفاهيم العامّة لإدارة الملفات والوثائق وتوصيف مهام المؤرشف وتقنيات أرشفة الوثائق وتصنيفها وفهرستها وحفظها. كما تمّ تعريف المشاركين بتقنيات وأساليب الحفظ الوقائي للوثائق. وقد تخلل الدورة لقاء مع مندوبين من مؤسسة المحفوظات الوطنية وزيارة ميدانية إلى أرشيف ومحفوظات جامعة الروح القدس في الكسليك. ■

المزيد من الدورات في المعايير الدولية للمحاسبة...

كما جرت العادة أولى المعهد المالي أهمية لمعايير المحاسبة نظراً لدورها في الأنظمة المحاسبية الجديدة، فخصص لها ٧ دورات، هدفت إلى تطوير معارف الموظفين في وزارة المالية ومهاراتهم في ما خص المعايير الواردة في الجدول أدناه.

المعيار	تاريخ الدورة	عدد المشاركين من مختلف مديريات وزارة المالية
١٧: عقود الإيجار	٢١ آب ٢٠٠٤ ٢٨ آب ٢٠٠٤	٢٦ ٢٦
١٨: الإيراد ٢١: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	٤ أيلول ٢٠٠٤ ١١ أيلول ٢٠٠٤	٢٧ ٢٥
١٢: ضرائب الدخل	٢٣ تشرين١ ٢٠٠٤ ١١ كانون١ ٢٠٠٤	٣١ ٣١
١١: عقود الإنشاء ٢٩: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	١٨ كانون١ ٢٠٠٤	١٩

المعيار ١٨ – الإيراد:

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات الناتجة عن بيع بضاعة أو تقديم خدمات أو استعمال أطراف أخرى لأصول المؤسسة وحقوق الامتياز وتوزيعات الأرباح. إن "الإيرادات" هي الدخل الناتج من العمليات العادية للمؤسسة في حين أن "الدخل" يتضمن الإيرادات والمكاسب.

المعيار ٢١ – آثار التغيرات في أسعار صرف العمليات الأجنبية:

يطبّق هذا المعيار عند محاسبة المعاملات التي تتم بعاملات أجنبية أو عند ترجمة قائمات مالية لعمليات خارجية. إن الموضوع الرئيسي الذي يتم تناوله هو سعر الصرف الواجب استخدامه، وكيفية الاعتراف بتأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في القائمات المالية للفترة. ■

يحضّر فريق التدريب في المعهد المالي دورات أخرى تتناول معايير محاسبية جديدة:

المعايير ٢٧، ٢٨، و٣١: البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة، والتقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة.

دورة تدريبية في مبادئ المحاسبة: مستوى متوسط ومتقدّم

عند انتهاء الدورة التدريبية في المحاسبة مستوى مبتدئ (٢٨ نيسان–١٧ حزيران)، وبعد نجاحهم بامتياز في امتحان نهاية الدورة، انتقل المتدربون، وعددهم ١٦، إلى المستوى المتوسط ليتعرّفوا مع المدرب، السيد أنطوان حبيقة، على عمليات الشراء وبيع البضاعة مع السندات التجارية، الرواتب والأجور والأعباء الاجتماعية، طرق تدوين قيود الأصول الثابتة، حساب المستثمر الشخصي، عمليات شراء وبيع الأسهم، والتغليف. وعند انتهاء المستوى المتوسط (٢٢ حزيران–٣ آب)، خضع المتدربون مرّة جديدة لامتحان خطي انتقلوا بموجبه إلى المستوى المتقدّم (٣١ آب–١٤ تشرين الأول) حيث بات عددهم ١١، ليتناولوا المواضيع التالية: المطابقات، طرق تسعير المخزون، الاستهلاكات، المؤونات، حسابات التسوية، الأرصدة الإدارية الوسيطة واحتساب النتيجة الصافية للدورة المالية. ■



كيفية احتساب ومراقبة التكاليف... دورتان: الأولى في مالية لبنان الجنوبي والثانية في المعهد المالي

نتيجة لورش العمل حول تحديد الاحتياجات التدريبية التي نظمها المعهد المالي أوائل العام ٢٠٠٤، حيث عبّر موظفو مالية لبنان الجنوبي عن رغبتهم في الخضوع لدورة تدريبية في موضوع احتساب ومراقبة التكاليف، وحرصاً من المعهد على تأمين التدريب لكافة موظفي وزارة المالية بمختلف مديرياتها ودوائرها، قام المعهد المالي بالتعاون مع رئيس مالية لبنان الجنوبي السيد لؤي الحاج شحاده بخطوة مهمّة هذه السنة تجسدت بتنظيم الدورة التدريبية المذكورة في صيدا من ٣ ولغاية ٢٤ تموز ٢٠٠٤ وشارك فيها ١٥ موظفاً. هدفت هذه الدورة إلى تزويد المتدربين بالمعلومات الأساسيّة المتعلّقة بطرق احتساب التكاليف والصعوبات الرئيسية التي يمكن أن تواجههم في هذه العملية والعمليات المرتبطة بها.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، كرر المعهد المالي هذه الدورة في بيروت لإتاحة المجال أمام الراغبين من باقي المديريات للاستفادة منها وذلك من ٣٠ تموز ولغاية ١١ آب ٢٠٠٤ وشارك فيها ٢٣ موظفاً. ■

برنامج تدريبي في الإدارة –الحلقة الأولى: إدارة الاجتماعات والتفويض الفعال

يعتبر موضوع الإدارة من أهمّ المواضيع التي يتمّ التدريب عليها حالياً وذلك بهدف تمكين القياديين من رفع مستوى أدائهم وتطوير عمل المجموعة التي يشرفون عليها. في هذا السياق، أطلق المعهد المالي سلسلة من الحلقات التدريبية تتعلق بهذا الموضوع، أولّها تناول موضوع إدارة الاجتماعات والتفويض الفعال (١١ تشرين الأول ٢٠٠٤). امتدّت الحلقة على ساعتين ونصف وشارك فيها ١٩ موظفاً من إدارات مختلفة في وزارة المالية، ناقشوا خلالها موضوعين رئيسيين هما: ١. إدارة الاجتماعات (مراحل الاجتماع، كيفية تفعيله، ونصائح عملية لنجاحه)؛ ٢. التفويض ووصف المهام (التعريف بالتفويض وأهميته، مقوماته وعناصر نجاحه، أهمية وصف المهام، كيفية إعداد العناصر الضرورية في وصف المهام).



نقاط يجب تذكّرها عند التفويض

- السعي الدائم وراء إيجاد فرص جديدة للتفويض.
- تجنّب التدخّل إلاّ في حالة طارئة.
- إعطاء الأولوية لتدريب الموظفين للتأكد من تنمية المهارات الفعالة من أجل خطط التفويض المستقبلية.
- عدم إظهار مشاعر التملك في العمل لأنها تعتبر سلبية وغير منتجة.
- التخلي عن السيطرة المباشرة ولكن في الوقت نفسه الاحتفاظ بالمسؤولية الشاملة.
- إسناد مسؤولية مهمة بأكملها لموظف واحد كلما أمكن.

بعض النصائح العملية لنجاح وتفعيل الاجتماعات

- تقليص عدد المشاركين في الاجتماع مع مراعاة الأهداف والمشاركة المطلوبة من كل فرد (ليس بالضرورة حضور الجميع أو حضور كل من حضر سابقاً اجتماعات مماثلة).
- تحضير جدول الأعمال وهو مرحلة تحضيرية تساعد على إنجاح الاجتماع، وتسريع وتوضيح ما سيدور في الاجتماع.
- تدوين الوقائع الخاصة بكل اجتماع وبكل ما يدور من مناقشات بشكل موجز متضمناً: توقيت، تاريخ ومكان الاجتماع؛ أسماء الحاضرين والغائبين ورئيس الجلسة؛ بنود جدول الأعمال التي نوقشت والنتائج أو القرارات التي توصلت إليها المجموعة؛ وقت انتهاء الاجتماع؛ تاريخ، توقيت ومكان انعقاد الاجتماع القادم. ■

ستستمر هذه السلسلة في العام الجديد وستعالج المواضيع التالية

١. الاتصال والتواصل
٢. ديناميكية المجموعة وعمل الفريق
٣. القيادة
٤. حل المشكلات واتخاذ القرار وإدارة النزاعات
٥. إدارة الوقت وإدارة الذات

وللمعلوماتية دور أكبر

رقعة التدريب المعلوماتي تتوسع من مالية البقاع إلى مالية لبنان الشمالي

استكمالاً للتحضيرات المتعلقة بمكننة السجل العقاري، أجرى فريق المعلوماتية في المعهد المالي دورة تدريبية لـ ١٧ موظفاً من مديرية الشؤون العقارية في زحلة. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين من استعمال الحاسوب الشخصي والتعرف على أهم البرامج التطبيقية لاسيما برنامج طباعة النصوص "Word" وبهذا يكون المعهد المالي درب حتى اليوم الموظفين في أمانات السجل التالية: النبطية، صيدا، جونية، طرابلس وزحلة.

وكذلك تماشياً مع سياسة المعهد لتوسيع رقعة التدريب المعلوماتي، شارك موظفو محتسبية قضاء طرابلس وعددهم ٨ في دورة تدريبية على كيفية استعمال الحاسوب الشخصي وبرنامج الطباعة "Word" وذلك في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس.

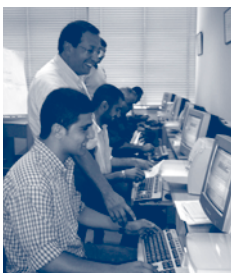
كذلك أجريت دورة تدريبية على برنامج إدارة البيانات "Access" لـ٣٠ متدرباً من موظفي وزارة المالية في مالية لبنان الشمالي ويساعد هذا البرنامج المتدربين على كيفية تخزين البيانات اليومية وترتيبها وفرزها بشكل فعال أي تكوين ما يعرف بقاعدة البيانات. ■

جديد فريق التدريب المعلوماتي في المعهد المالي

يعد فريق التدريب المعلوماتي في المعهد المالي لإدخال دورتين تدريبيتين جديدتين على البرامج التدريبية في المعلوماتية هما: ترقية وصيانة الحاسوب، وإنشاء البيانات الإحصائية. تساعد الدورة الأولى الموظفين على الصيانة والترقية التي يجب أن يقوموا بها للحاسوب تفادياً من تعرض الجهاز لمشاكل معقدة، أما الدورة الثانية فتساعدهم على: إنشاء الجداول والمعادلات الحسابية ومن ثم إصدار بيانات إحصائية.

وبذلك أصبح مجموع الدورات التدريبية التي ينظمها فريق التدريب المعلوماتي عشر دورات. ■

مديرية الجمارك في تدريب مستمر على برامج المكننة



في إطار توجه مديرية الجمارك إلى مكننة عملياتها كافة، تم تسكير مراكز الإدخال في مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي. فأصبح التصريح يتم من خلال برنامج "نور". أما الهدف من ذلك فهو اعتياد المخلصين على التصريح عن بياناتهم الجمركية إليكترونياً، فيمكنهم بالتالي التصريح من مكاتبهم على مدار الساعة مما يساعدهم على اقتصار الوقت وتخفيف الكلفة. وفي الإطار عينه، أطلقت المديرية، في تشرين الثاني ٢٠٠٤، دورات تدريبية على استخدام نظام المانيفست، توجهت إلى ٢٠ موظفاً في عدة شركات من وكلاء الشحن في طرابلس، تحضيراً لإطلاق مكننة المانيفست في المدينة. ■

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

مشروع تحسين الأداء ...نحو إدارة عامة جديدة

عمدت مديرية المالية العامة إلى تطبيق تجربة "عقد الأداء" الفرنسية على الواقع اللبناني حيث وضعتها في قالب خاص اتخذ تسمية "مشروع تحسين الأداء" بدأ مع مديرية الواردات. وقد تم عرض المشروع رسمياً خلال لقاء جرى في المعهد المالي في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥ حضره وزير المالية، الدكتور إلياس سابا، وعدد من كبار الموظفين العاملين في المديريات التالية: الشؤون الإدارية، الموازنة ومراقبة النفقات، الصرفيات، الخزينة والدين العام، المحاسبة العامة إلى جانب جميع موظفي مديرية الواردات والمصالح المالية في المحافظات.



أما شرح تفاصيل المشروع فقد تولاه مدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني، ومدير الواردات سابقاً، ومدير المعهد العالي للإدارة، السيد وليد الخطيب اللذان تناوبا على تفسير شروط المشروع والأسس التي وضع عليها ومؤشرات الأداء التي يجب إتباعها. تلا العرض نقاش حي وفاعل بين الحضور والسادة بيفاني والخطيب.

ويأتي هذا المشروع ثمرةً لجهود المديرية العامة للمالية التي اعتمدت على التجربة الفرنسية لوضع الهيكل الأساسي لمشروع تحسين الأداء الذي طورته لاحقاً وفقاً للواقع اللبناني. ولا بد من التذكير أن فريقاً من الخبراء من المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية كان قد زار المعهد المالي بناءاً على دعوة من مدير المالية العام، السيد آلان بيفاني، لإحياء ندوة حول الإدارة العامة الجديدة وذلك من ١٨ ولغاية ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٤. وتوجهت الدورة إلى المدراء ورؤساء الدوائر المعنيين في وزارة المالية. وقد عالجت الندوة موضوع "الإدارة العامة الجديدة" حيث تطرقت إلى المواضيع التالية: الإدارة بحسب الأهداف، مؤشرات الأداء، تعزيز ثقافة الإنتاجية، تحديث الإدارة المالية والمحاسبية للموازنة، تحديث التنفيذ والرقابة على الإنفاق العام من خلال استخدام وسائل حديثة، التدقيق والرقابة الداخلية للنظام المحاسبي والمالي للدولة، تسلسلية الرقابة على النفقات.

أما الخبراء الذين تولوا الدورة فهم السيد آلان تيبو، محتسب الخزينة لمنطقة المايين ومنسق نشاطات التعاون مع لبنان في المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية، والسادة جان غوبو وبرنار أدانس، وكلاهما محتسب خزينة، وشارل سيمونه رئيس مشروع البطاقات والمعاملات النقدية الإليكترونية في المديرية المذكورة، وروجيه بيكار، محصل ضرائب. ■

مشروع تحسين الأداء في مديرية الواردات

تم وضع مشروع تحسين الأداء هذا بالاتفاق بين مديرية المالية العامة ومديرية الواردات، وهو عبارة عن وثيقة تحدد خطة عمل مديرية الواردات وتتضمن أهدافاً واضحة وملموسة ومرقمة تلتزم المديرية تنفيذها خلال العام ٢٠٠٥، وذلك وفقاً للخطوط العريضة التالية: تفعيل خدمة المكلفين، تطوير قاعدة المعلومات وتأمين المساواة بين المكلفين، تحسين الأداء والإنتاجية والتنسيق مع كافة الأطراف وتعزيز التواصل مع الجمهور.

إن هدف مديرية المالية العامة من "مشروع تحسين الأداء" والذي وضع لسنة واحدة، هو تفعيل أداء كل من المديرية العامة ومديرية الواردات وتحسين إنتاجيتهما وتأمين المزيد من الشفافية فتصبح الإدارة المالية قادرة على تأمين خدمات المكلفين بمستوى عال من الكفاءة والنوعية بما يساهم في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.

أما مديرية الواردات فتسعى من خلال المشروع إلى تنظيم عملها الداخلي ليتلاءم مع استراتيجية المديرية العامة، فبات المشروع يشكّل تحدّياً لها إذ أن المديرية ستكون نقطة الانطلاق لتعميم المشروع على كافة مديريات وزارة المالية واختباراً رائداً في تعزيز الشفافية والمحاسبة يمكن أن تتبعه كافة الإدارات العامة. فبالإضافة إلى تحديد الأهداف تتضمن هذه الوثيقة مؤشرات لقياس نجاحها وفعاليتها، فتكون بالتالي بمثابة التزام من قبل الإدارة المالية تجاه المواطن لتحقيق هذه الأهداف.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الوثيقة ستكون متوفرة للمواطنين بحيث يمكنهم الإطلاع عليها. وسوف تقوم مديرية الواردات بإصدار تقارير دورية لمتابعة ما تم تحقيقه ثم تقريراً نهائياً في آخر العام ٢٠٠٥ لتحديد فعالية ما حققته.

الرقابة على المؤسسات العامة

بهدف الاستفادة من التجربة الفرنسية في عملية تطوير الأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات العامة في لبنان، وبناءاً على دعوة وجهتها المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية- بعثة التعاون الدولية، شارك المراقبان الماليان في مديرية المحاسبة العامة، الآنسة ميراي عبد الله والسيد مروان القطب ومستشار وزير المالية لشؤون المحاسبة العامة آنذاك، الأستاذ الكسندر زغيب، خلال الفترة الممتدة بين ٦ و ٩ أيلول ٢٠٠٤، في حلقة دراسية وميدانية حول الرقابة على المؤسسات العامة، حيث تمّ الإطلاع على واقع المؤسسات العامة في فرنسا لاسيما بعد الإصلاح المالي الذي شهدته مؤخراً. تناول البرنامج عدداً من المواضيع المتعلقة بواقع المؤسسات العامة في فرنسا: أنواعها، أنظمتها المحاسبية، طرق الرقابة عليها، التحديث الذي طرأ في ضوء الإصلاحات المالية لاسيما بعد صدور القانون الفرنسي الجديد للموازنة، إضافة إلى زيارة ميدانية إلى مرفأ باريس المستقلّ. ■

التواصل والإعلام في القطاع العام

تعزيزاً لقدرات فريق المعهد المالي المسؤول عن التواصل، وكمبادرة تعاون أولى مع معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارة المالية الفرنسية، شاركت الآنسة لبنى بستاني، المسؤولة عن تحرير حديث المالية، في دورة تدريبية موضوعها التواصل وتسويق الخدمات في القطاع العام تمت في ٢٢ و٢٣ أيلول ٢٠٠٤. تناولت الدورة شرح لمبادئ التواصل وللوسائل والطرق المعتمدة كل بحسب هدف خطة التواصل والجمهور المستهدف. كما هدفت الدورة إلى تعزيز قدرة المشاركين على تكييف برامج التواصل بحسب حاجات وتوقعات المواطنين إذ أن الغاية من التواصل لا تقتصر على نقل رسالة معيّنة إلى المواطنين فقط، إنما حثهم على التفاعل مع الإدارة المالية في هذه الحال. من هنا تأتي أهمية قياس نتائج خطة التواصل ومتابعتها للتأكد من فعاليتها.

وبعد هذه الدورة تمت زيارة قسم التواصل في المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية للاستفادة من خبرة هذا القسم في هذا المجال. فتم التشديد على أهمية وضع أهداف واضحة لخطط التواصل التي لا بد أن تتسم بالشفافية التامة ليكون للوزارة مصداقية عند الناس.

وكذلك كانت زيارة إلى وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصاديّة والماليّة الفرنسية- وحدة إعداد وسائل عرض برامج التدريب، حيث تم الإطلاع على الطريقة المنهجية لإعداد العروض التقديمية من خلال برنامج باوربوينت. كما تم التشديد على أهمية اتباع تسلسل منطقي لدى إعداد العروض بهدف نقل المعلومات بفعالية ووضوح وبساطة. أما لناحية الشكل، فشدد رئيس الوحدة، السيد كريستيان لوفير، على ضرورة التزام كافة مديريات وزارة المالية، بشكل موحد تتفق عليه جميعها، يتضمن في الوقت نفسه رمز الوزارة ورمز المديرية التي تقدم العرض. وسوف تنظم دورة في هذا الصدد في لبنان يجريها السيد لوفير لتعريف موظفي وزارة المالية على الشق النظري والعملي لإعداد هذه العروض. ■

التعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا

الإصلاح والرقابة على المالية العامة في فرنسا



في إطار علاقة التعاون بين المعهد المالي والمدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA) نظّم المعهد دورة تدريبية حول "الإصلاح والرقابة على المالية العامة في فرنسا" توجّهت إلى الموظفين من مختلف الفئات في الوزارات والإدارات العامة، وعدد من المدعوّين من المنظمات الدولية المعنيّين بالموضوع، وامتدت من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

تولى الدورة الخبيران السيد رومان دوبوا من لجنة تحديث الموازنة في وزارة المالية الفرنسية والسيد برتران دوراجي من ديوان المحاسبة في اللانغدوك حيث عالجا مواضيع هامة تتعلق بإصلاح المالية العامة، على غرار قانون الموازنة الفرنسي بما في ذلك من تذكير بالقانون القديم العائد إلى العام ١٩٥٩ ولمحة حول القانون الجديد، وإدارة الأداء والمساءلة وطرق الإدارة والرقابة الحديثة، ودور ديوان المحاسبة والسلطات القضائية المختصة، وغيرها من مواضيع ذات صلة.

وفي إطار مهمتهما في لبنان أحيا الخبيران الفرنسيان حلقة حوار مع طلاب قسم الاقتصاد ومعهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف حول "ثقافة تحقيق الأهداف والنتائج في إدارة المال العام" وذلك في ٢٠٠٤/١١/٢٤. ■

تجدر الإشارة إلى أن التعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة قائم منذ العام ٢٠٠٠ وقد سبق وتناول مجالات التدريب وزيارات الوفود وتبادل الخبرات والمعلومات. ويسعى المعهد المالي إلى توطيده من خلال التنسيق لسلسلة من الدورات التدريبية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا للعام ٢٠٠٥حول مواضيع أساسية منها تحضير وتنفيذ الموازنة وتنظيم العمل الحكومي والتعاون الدولي وإدارة المشاريع وإدارة الموارد البشرية في القطاع العام وحماية حقوق الإنسان وغيرها، وأن هذه الدورات يموّلها مركز التعاون والنشاطات الثقافية SCAC لتسهيل مشاركة عدد من الكوادر الوسطى وكبار الموظفين من وزارة المالية اللبنانية في برامج التدريب وتطوير قدراتهم ورفع أدائهم، على أن يتمّ تنظيم دورات مشابهة في المعهد المالي بحسب تحديد الاحتياجات الذي يقوم المعهد المالي به دورياً بالتنسيق مع مختلف دوائر وزارة المالية.

إدارة الموارد البشرية في القطاع العام

شاركت الزميلتان في المعهد المالي ميشلا رزق، منسقة التدريب، ورانيا أبو جودة، منسقة الموارد البشرية، في دورة تدريبية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا، حول إدارة الموارد البشرية في القطاع العام. امتدت الدورة من ٢٠٠٤/١٠/١٩ لغاية ٢٠٠٤/١١/١٠ وشارك فيها موظفون ومسؤولون من إدارات وبلدان مختلفة كالجزائر والمغرب وصربيا والكمرون وفرنسا وغيرها. وقد عادت الزميلتان بجعبة من الأمثلة عن تجارب مختلف المشاركين في مجال تطوير إدارة الموارد البشرية لاسيما التجربة الفرنسية والتطبيقات الحالية في الإدارة الفرنسية وما يعترضها من عقبات واقتراحات لتخطّيها.

غطت الدورة المواضيع التالية:

- إدارة الموارد البشرية كأداة لتحديث الإدارة.
- تحديات وعقبات إدارة الموارد البشرية في القطاع العام.
- التخطيط الاحترازي للعديد والوظائف والكفاءات.

كما تطرقت للنقاط العملية التالية: منهجية إعادة تنظيم الدوائر؛ التدريب وتطوير المهارات؛ التواصل الداخلي ونشر المعلومات في الإدارة في خدمة إدارة الموارد البشرية؛ وسائل وطرق تقييم أداء الموظفين؛ إدارة الأفراد والمجموعات.

تمت مناقشة هذه المواضيع في ضوء مقارنة تجارب المشاركين في إداراتهم ومن خلال مقاربة مع التطبيقات المعتمدة في القطاع الخاص في فرنسا مما أغنى مضمون الدورة ووسع آفاقها.

نتطلع جميعاً – مع زميلتينا العائدتين من هذه الدورة – إلى إمكانية الاستفادة مما أنتجه هذا التفاعل لجهة تطوير إدارة "الرأسمال البشري" في قطاعنا العام لنسمو به إلى أعلى المستويات التي تتناسب مع تطلعات المواطن اللبناني ومتطلبات العصر. ■

استخدام وتقييم الموارد الضريبية والجمركية



في إطار التعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا، شاركت الآنستان كارول أبي خليل وغريتا مهنا، من وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي، في دورة تدريبية متخصصة حول استخدام وتقييم الموارد الضريبية والجمركية" امتدت من ١١ تشرين الأول وحتى ٥ تشرين الثاني. وقد عالجت هذه الدورة ميزات الموارد الضريبية والجمركية.

ولعل أهم ما عالجته:

١. تأثير القانون الفرنسي الجديد للموازنة على العمل اليومي لموظفي المديرية العامة للضرائب والجمارك الفرنسية، لاسيما لناحية تطوير الخدمات المقدمة للمكلف وتطوير حس المسؤولية الضريبية لديه، ولناحية تحفيز مسؤولية الموظفين بهدف تحقيق الأهداف المحددة في "عقد الأداء".

٢. الفساد والاحتيال وتأثير كل منهما على الاقتصاد، ووسائل مكافحتهما.

وقد استكملت الدورة الشق النظري بزيارة ميدانية لكل من المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة ومديرية الضرائب في منطقة لواز. أما حصيلة هذه الزيارات فتتلخص بالملاحظات التالية:

- أهمية المركز الموحد لخدمات المواطنين (One stop shop)، بحيث لا يعود على المواطن أن ينتقل من مكان إلى آخر في الإدارات العامة لإتمام معاملاته.
- أهمية تطوير التصريح الإلكتروني لاسيما في ما يتعلق بكبار المكلفين.
- أهمية أن يكون برنامج التعريف بالمكلفين على شبكة مشتركة بين وزارة المالية والمؤسسات المعنية فلا يعود على المكلف التصريح عن نشاطاته سوى في مؤسسة واحدة فتصبح المعلومات الخاصة به متداولة على الشبكة المشتركة.
- أهمية أن تتولى المديرية العامة للضرائب عملية تحصيل الضرائب بدلاً عن مديرية المحاسبة العامة بهدف التقريب بين مهمتي الإدارة المالية.

وخلال الدورة طرح المشاركون، وأكثريتهم من الدول الإفريقية حيث تنشط أعمال اللبنانيين التجارية والصناعية ويصعب فرض الضرائب عليها، على زميلتينا السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق الضرائب على اللبناني؟

"للإجابة على سؤال مماثل في المستقبل، لا بد لكل من الإدارة المالية والمكلف أن يتبعا تغييراً جدياً . فما من إدارة فاسدة من دون مكلف متواطئ؛ فلنبدأ بالتغيير" (كارول أبي خليل وغريتا مهنا). ■

مديرية الجمارك تعزز علاقات التعاون

البرنامج التدريبي لمنظمة الجمارك العالمية لا يزال يلاقي إقبالاً كبيراً

نظراً للإقبال الكبير الذي لاقته الدورات التدريبية التي تنظّمها مديرية الجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، قرر المعهد المالي مع إدارة الجمارك إفساح المجال أمام باقي الموظفين في إدارة الجمارك لمتابعة هذه الدورات، حيث تمت إعادة بعض هذه الدورات ومنها: الدورة حول "النظام المنسق" التي عقدت من ١ ولغاية ٢٢ أيلول ٢٠٠٤ وشارك فيها ٢٥ موظفاً؛ والدورة الثانية التي تتناول موضوع "الإدخال المؤقت ورد الرسوم" من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

وفي إطار التعاون مع إدارة الجمارك أيضاً، بدأ العمل بالبرنامج التدريبي الخاص بموظفي هذه الإدارة الذي يمتد على العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وكانت أول الدورات "معاينة المواد الكيماوية الخطرة" من ٩ ولغاية ٢١ كانون الأول ٢٠٠٤ وشارك فيها ٤٠ متدرّباً. ■

دورات ضمن التعاون مع منظمة الجمارك العالمية:

موضوع الدورة	المدرّب	الفترة الزمنية	المشاركون العرب	المشاركون اللبنانيون
تحديث الإجراءات الجمركية	السيد عبد الله النحاس، جمارك المملكة العربية السعودية	١٦-٢٠ آب ٢٠٠٤	١٤	١٥
النظام المنسق	السيد موريس عساف، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	٤-٨ تشرين الأول ٢٠٠٤	٦	١٤
مبادئ المحاسبة العامة	السيد رؤوف مرعي، أستاذ محاضر في الجامعات وخبير محاسبة مجاز	١٠ كانون الأول ٢٠٠٤	٧	٧

دورة تدريبية حول تقنيات إدارة المخاطر بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

نظّمت إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية دورة تدريبية حول تقنيات إدارة المخاطر (٢-٦ آب ٢٠٠٤) تولاها الخبير السيد كريستوفر بايج وشارك فيها ٢١ مسؤولاً من إدارة الجمارك. هدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بطرق تحديد معايير المخاطر وتقييمها وتفسيرها إضافة إلى تمكينهم عند نهاية هذه الدورة من تطوير وتطبيق إطار ومنهجية فعّالين لانتقاء التصاريح اللاحقة تسهيلاً لعملية التدقيق. ■

الوزير سابا يتسلم مقاليد مسؤولية وزارة المالية

شهدت وزارة المالية في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٤، عملية تسليم الوزير فؤاد السنيورة مقاليد مسؤولية الإدارة المالية إلى الوزير إلياس سابا. وكان للوزير السابق كلمة وداعية جاء فيها: "قبل أربع سنين تسلمت حقيبة وزارة المالية من سلفي الدكتور جورج قرم، وها أنا اليوم أسلم مقاليد المسؤولية إلى الوزير إلياس سابا، هذا هو جوهر النظام الديمقراطي الذي ارتضيناه وهو مبدأ تداول السلطة ... ومن أهم ميزات هذا النظام أنه يؤدي إلى تفعيل تصورات جديدة وتجديد شباب أي مؤسسة". وأعرب السنيورة عن اعتقاده بأن مسيرة الإصلاح التي كان قد بدأها هي الآن في عهدة أخ وصديق. ومن جهته أكد الوزير سابا متابعة الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية التي وضع مداميكها الوزير السنيورة منوهاً بالإنجازات العديدة والكبيرة التي حققها وأعلن أن ثمة أهداف كثيرة يتفق عليها مع الوزير السنيورة ولكن قد تكون الوسائل مختلفة. وقال: "أتمنى أن أكمل ما بدأ به الصديق فؤاد السنيورة على صعيد الإصلاحات المالية والهيكلية الأساسية والاقتصادية. هذه الإصلاحات لا بد منها، وكلما تأخرنا بالقيام بها كانت التكلفة أكبر وكلما كان إمكان تحقيقها أصعب. وأنا لن أستغني عن خبرة الصديق سنيورة وأتطلع إلى الاستمرار في التعاون معه نظراً إلى رؤيته الثاقبة خصوصاً على صعيد التركيبة الإدارية للوزارة والعنصر البشري الموجود فيها". ■

نبذة عن سيرة وزير المالية الدكتور الياس سابا الذاتية



تخرّج الدكتور سابا من الجامعة الأميركية في بيروت ثم حاز دكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

للدكتور سابا خبرة أكاديمية طويلة شغل خلالها منصب أستاذ اقتصاد ورئيس دائرة الاقتصاد ومعهد الدراسات الاقتصادية في الجامعة الأميركية في بيروت ومدير معهد الأبحاث الاقتصادية في الجامعة الأميركية.

ويذكر أنه سبق وتبوء مناصب عامة رفيعة المستوى بصفة نائب لرئيس الحكومة ثم وزير للمالية ثم وزير دفاع وذلك في الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ١٩٧٢، ومستشار لرئيس الجمهورية (١٩٧٢-١٩٧٣) ثم نائب (١٩٩١-١٩٩٢). كما للدكتور سابا خبرة كمستشار لحكومات ومؤسسات عامة في الكويت والسعودية وسورية، والعراق ومصر والسودان والبحرين.

كما يتمتّع الدكتور سابا بخبرة واسعة في القطاع الخاص، فقد ترأس مجلس إدارة عدد من المصارف وشركات التأمين أو كان عضواً في هذه المجالس في لبنان والعالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة.

له منشورات عدّة، منها بحث حول "أنظمة الصرف الأجنبية في لبنان و سوريا، ١٩٦٢" ومقالات باللغة العربية والإنكليزية.

افتتاح المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي

افتتح وزير المالية آنذاك، الأستاذ فؤاد السنيورة، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، السيد رودريغو دي راتو، مركز المساعدة الفنيّة في الشرق الأوسَط التابع لصندوق النقد الدولي (Metac) في بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٤. وحضر حفل الافتتاح بعض وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول منطقة الشرق الأوسط وكبار المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدولي وصناديق التنمية العربية وممثلين عن القطاعات الاقتصادية والأكاديمية والمجتمع المدني اللبناني.

وكان الصندوق قد أعلن عن إنشاء مركز المساعدة الفنيّة في الشرق الأوسَط في تشرين الأول ٢٠٠٣، أما اختيار لبنان مقراً له فأعلنه نائب مدير صندوق النقد الدولي، السيد أوغستن كارستينز، خلال مشاركته في مؤتمر وزراء المالية حول الإصلاح المالي في دول الشرق الأوسط، في أيّار ٢٠٠٤.



وقد جاء هذا المركز ثمرة جهد تعاوني بين صندوق النقد الدولي وعدد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بهدف تقديم المشورة الفنية والتدريب لبلدان المنطقة في مجالات الاقتصاد الكلي والإدارة المالية. وتعتبر الخدمات التي يقدمها المركز عنصراً إضافياً مكملاً للمشورة الفنية والتدريب اللذين تحصل عليهما المنطقة من المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي ومن خلال الترتيبات التعاونية بين الصندوق والمؤسسات الإقليمية. كما ويقدم المركز خدمات المساعدة الفنية والتدريب للمسؤولين والهيئات الحكومية في كل من الأردن، وأفغانستان، والسودان، وسوريا، والضفة الغربية وغزة، والعراق، ولبنان، وليبيا، ومصر، واليمن.

أما الأهداف الأساسية من إنشاء المركز فهي:

١. تعزيز قدرة البلدان العشرة المذكورة على الإدارة الاقتصادية الكليّة والمالية الفاعلة.
٢. مساعدتها على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلّي.
٣. تطوير المؤسسات الأساسيّة المعنيّة بوضع السياسات الاقتصادية وخاصة وزارات المالية والمصارف المركزية.

وتشمل نشاطات المركز:

- تقديم المساعدات الفنّية بما فيها المشورة الفنيّة والأنشطة التي من شأنها تقوية الأطر القانونية والإدارية.
- والتدريب خصوصاً التدريب الموجه للكوادر العليا في وزارات المالية والمصارف المركزية.
- وتسهيل تبادل الخبرات في مواضيع الإدارة الاقتصادية والمالية، لاسيما في ما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسات الإصلاحية والترتيبات المؤسساتية التي تساعد في تجنب الأزمات المالية وتساهم في رفع مستويات النمو وتحسين شروط الإندماج بالاقتصاد العالمي.

وسوف تركّز أنشطة المساعدة الفنّية على مجالات خبرة الصندوق الأساسية، ألا وهي السياسة الاقتصادية الكليّة، والسياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وإدارة الإنفاق العام، والسياسات النقدية، ونظام أسعار الصرف، وسلامة القطاع المالي، والإحصاءات الاقتصادية والمالية.■

ملخص أهداف المركز

إيجاد أداة إقليمية تعزز فعالية الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط لاسيما:

- **الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة التي تحددها الدول.**
- **تعزيز أطر التنسيق بين المؤسسات الدولية التي تتولى تقديم المساعدة الفنية والمؤسسات الإقليمية.**
- **تعزيز الشعور بالملكية المحلية (local ownership) وإرساء المساءلة.**
- **تقديم مساعدات أكثر كفاءة واستمرارية لمبادرات التكامل الإقليمي.**
- **توفير التدريب للمسؤولين المحليين مع التركيز على مواضيع محددة.**

المال العام... مسؤولية من؟

لكل مجتمع حاجات اجتماعية جديرة بأن تهتم الدولة بإشباعها كالأمن والدفاع والعدالة والتعليم والعلاج والنقل والمواصلات وغيرها من الخدمات. ولإشباع هذه الحاجات تحتاج الدولة إلى استخدام أموال، أي إلى إيرادات ونفقات تشكل ما يسمى بالمال العام.

فالمال العام هو:

١. المال الذي تتلقاه أو تحصّله إدارة عامة من أي مصدر كان؛
٢. والمال الذي تتلقاه إدارة غير عامة من إدارة عامة؛
٣. والمال الخاص الذي يحصله أشخاص أو مؤسسات خاصة لصالح الدولة؛
٤. كذلك فإن المال الخاص الذي تنفقه إدارة عامة هو مال عام.

فالمال العام هو إذاً مال الوطن والمواطن. ومن أهم الإيرادات التي تشكل المال العام -والتي تتكون من إيرادات أملاك الدولة ومشروعاتها الاستثمارية والإنتاجية والإصدار النقدي والقروض وغيرها - هي الضريبة. والضريبة هي ما يجبى من مال باسم المواطن لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات الجماعية وهي نتيجة طبيعية للتضامن الاجتماعي بين الأفراد. فالمال العام هو مال المواطنين الذي يدفعونه بالأخص على شكل ضرائب ورسوم. ولا تكون المواطنية الضريبية سليمة إلا بقدر ما يثق المواطن بأن الأموال التي يدفعها لا تذهب هدراً، إنما تصرف في مشاريع تعود بالنفع على أفراد المجتمع بكامله.

فمن هنا يقع على عاتق الإدارة واجب إطلاع المواطن على سياساتها وطريقة إدارتها للمال العام ونشر الثقافة المالية والضريبية وتعزيز الوعي لهذه المسائل لدى كافة شرائح المجتمع ولآثارها على حياتهم اليومية وفي المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام. فمن واجب الإدارة نشر المعلومات بشكل واضح وسهل الفهم وتوفيرها لجميع المواطنين دون أية كلفة لتشرح لهم عن أسباب فرض الضرائب وعدالتها وأسلوب جبايتها وأوجه إنفاقها وتأثيراتها عليهم.

من هنا يصبح المواطن الذي يساهم في تمويل النفقات العامة مسؤولاً عن المراقبة كما هو مسؤول عن المحاسبة والمساءلة عن كيفية إدارة وصرف الأموال العامة. فكما الإدارة مسؤولة، المواطن مسؤول أيضاً عن إدارة المال العام من خلال محاسبته للإدارة إذا ما انحرفت عن أهدافها وخوّلت خدماتها إلى العاملين فيها أو القيمين على الحكم.

فالكل يتفق على أهمية الشفافية والتواصل في سبيل إدارة أفضل للمال العام. وهذا ما وعته وزارة المالية اللبنانية وباشرت على القيام به من خلال إصدار النشرات المختلفة وأدلة التوعية المالية والضريبية، وخلق موقع لها على شبكة الإنترنت. كما وتسعى وزارة المالية إلى إطلاع العاملين لديها على أحدث الممارسات والتقنيات المعتمدة في مختلف البلدان في مجال إدارة المال العام من خلال إشراكهم في الندوات والدورات التدريبية في الداخل والخارج وذلك للسهر على المال العام.



كذلك لا بد أن تحذو كافة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات حذو وزارة المالية لناحية العمل على نشر الوعي لدى العاملين لديها المعهودة إليهم إدارة الأموال العامة عن سلوكية إدارة هذه الأموال ولناحية نشر المعلومات المالية وبخاصة الميزانيات والتواصل مع المواطنين بهدف توعيتهم وحثّهم على المساءلة عن كيفية استعمال هذه الأموال. ويبقى تأمين وسائل حرية التعبير للمواطنين وتفعيل دور الإعلام في نشر المعلومات لتفعيل المحاسبة الحقيقية كما وتعميم مبادئ وأساليب وآليات المحاسبة الفعالة وإمكانية تقديم الشكاوى عندما يحصل أي تعد على المال العام.

وللقطاع الخاص والمجتمع المدني دور كبير في هذا المجال من خلال اتخاذهما موقفاً إيجابياً في رفض ممارسات الرشوة وفي المبادرة إلى المساءلة والمحاسبة. كما ويجدر من جهة أخرى إشراك المجتمع المدني في الحياة العامة، في التفكير واتخاذ القرارات لاسيما على صعيد الإدارة المحلية وتعزيز التنافس في القطاع الخاص، ذلك من أجل ضمان استعمال أفضل للمال العام. ولا يغفل عنا هنا دور المؤسسات التربوية في نشر الوعي وروح المسؤولية لدى الأجيال الصاعدة.

ويبقى الأمر الأهم في هذا المجال الالتزام بتطبيق القوانين النافذة لاسيما قانون المحاسبة العمومية وتفعيل دور أجهزة الرقابة وتطوير الرقابة لتطال الأداء وليس فقط الأمور القانونية والشكلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الاختلاس والهدر والرشوة عند حصولها.

ويبقى القول بأن الانتقال إلى اعتماد موازنات البرامج والأداء والسعي الدائم إلى ترشيد الإنفاق يشكلان أحد أهم وسائل الحفاظ على المال العام والتمكين من محاسبة إدارته.

وفي النهاية يبقى التأكيد على أن التواصل وتفعيل المساءلة والمحاسبة يشكلان العنصر الأساسي لمراقبة الحفاظ على المال العام وسلوكية القيمين عليه. فكما يتوجب على الإدارة إطلاع المواطن على المعلومات كذلك يتوجب على المواطن اتخاذ مواقف إيجابية وناشطة تجاه إدارة الشأن العام والسعي للمشاركة والمحاسبة وممارسة المواطنية الضريبية على أكمل وجه إذ أن المال العام يجبى باسمه ولتحقيق مصلحة المجتمع.■

"قياديو المستقبل وتحدّيات بناء إدارة عصرية للقطاع العام"... ضمن خطوات الانفتاح على الجامعات

في إطلالة أولى له على المعهد المالي، رعى وزير المالية الجديد، الدكتور إلياس سابا، حلقة عرض ونقاش حول "قياديو المستقبل وتحدّيات بناء إدارة عصرية للقطاع العام: نظرة كندية-لبنانية" نظمها المعهد بالتعاون مع معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وذلك في ١ كانون الأول ٢٠٠٤.

تضمّنت الحلقة عرضاً ألقاه الدكتور كمال ديب، رئيس قسم السياسات في وزارة الموارد البشرية وتطوير القدرات في الحكومة الكندية سلّط فيه الضوء على التشابه بين التجربتين الكندية واللبنانية في ما يتعلق بالانتقال إلى مرحلة استلام زمام قيادة القطاع العام من قبل قياديين ذوي كفائة ورؤية مستقبلية ديناميكية. وشارك في إحياء النقاش المحاوران الدكتورة فاديا كيوان، مديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، والنائب الأستاذ فؤاد السعد. وأدار الحلقة الأستاذ آلان بيفاني، مدير المالية العام الذي لخّص في النّهاية ما ورد في المداخلات ودعا إلى إخراج الإدارة من التقوقع إلى الانفتاح على المجتمع ككلّ والتفاعل معه، متسائلاً عن دور القطاع العام: هل هو دور رقابة أو جباية أو خلق فرص عمل، أم هو تفاعل بين المجتمع والقطاع العام، وركّز على أنه من الممكن بناء دولة ومن الممكن محاسبة القطاع العام شرط العمل على بناء أمّة تخرج من عصبيّتها لتحاسب.

ولا بدّ من التذكير أن المعهد المالي سيستمر في سلسلة حلقات العرض والنقاش بالتعاون مع الجامعات حيث ستتم معالجة مواضيع تثير اهتمام الشباب نذكر منها: الديمقراطية، الفساد والشفافية، العدالة الضريبية، إلخ.■

وزارة المالية في معرض الكتاب العربي من جديد



حَفِلَ الجناح المخصّص لوزارة المالية في معرض الكتاب العربي الثامن والأربعين (٢٧ تشرين الثاني - ١٢ كانون الأول) بنجاح ميّز هذا العام لناحية عدد الزيارات والطلب المتزايد على المنشورات المتوفرة فيه التي دأبت الوزارة والمعهد المالي على إصدارها منذ العام ٢٠٠٢، حرصاً على تعزيز التواصل بين الإدارة المالية والمواطن من خلال الشفافيّة التي تسعى إليها الوزارة. وفي هذا الإطار تمّ توزيع ١٠٠٠ نسخة من التقارير المتخصّصة والكتيّبات التعريفيّة الصادرة عن الوزارة، فضلاً عن ١٤٤٢٠ نسخة من أدلة المواطن الهادفة إلى التوعية الماليّة والضريبيّة. ■

ثلاثة أدلة جديدة من أدلة المواطن توسّع "سلسلة التوعية المالية والضريبية"



توسعت "سلسلة التوعية المالية والضريبية" التي يعدها المعهد المالي بمساندة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فباتت تشمل خمسة أدلة تتوجه إلى المواطن وتهدف إلى تعريفه بحقوقه وواجباته تجاه الإدارة المالية بطريقة دقيقة ومبسطة.

فقد أصدرت الوزارة ثلاثة أدلة جديدة بين شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٤ وهي: "دليل المواطن إلى ضريبة الأملاك المبنية" (٦٠ ألف نسخة) و"دليل الموظف إلى حقوقه وواجباته بعد انتهاء خدمته" (٨٠ ألف نسخة) ودليل "ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي" (٦٠ ألف نسخة). وكان المعهد قد أعد دليلين آخرين الأول "دليل المواطن في أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الانتقال" وهو الآن في صدد تيويم المعلومات فيه وإصدار طبعة جديدة منه مع بداية العام ٢٠٠٥؛ أما الثاني فهو "دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" وهو متوفر في اللغتين العربية والإنكليزية.

وكان المعهد المالي قد أطلق حملة إعلامية للترويج لهذه الأدلة اقتصرت على الإعلام المكتوب، حيث أعد منشوراً وزّع مع عدد من الصحف (النهار، السفير، المستقبل، البلد، اللواء، The Daily Star, l'Orient Le Jour, The Guide) لتبليغ المواطن عن وجود هذه الأدلة والمراكز التي يمكن الحصول عليها وذلك بمناسبة معرض الكتاب العربي الثامن والأربعين حيث كان للوزارة زاوية خاصة توفرت فيها كافة المطبوعات الصادرة عنها.

وقد تم توزيع الأدلة على الجهات المعنية لاسيما على الوزارات كل بحسب ما طلبته من أعداد. وهنا يود المعهد المالي أن ينوه بالتعاون الذي أبدته إدارة "ليبان بوست" لناحية توزيع هذه الأدلة على المواطنين في مراكزها في المناطق اللبنانية كافة.■

إلى من تتوجه الأدلة الثلاث الجديدة؟

يتوجه "دليل المواطن إلى ضريبة الأملاك المبنية" إلى كل مالك أو مستثمر لعقار مبني على الأراضي اللبنانية ليعرّفه على كيفية تكليفه بضريبة الأملاك المبنية، وطرق احتسابها، والإجراءات والمهل القانونية لتأديتها كما والتنزيلات والإعفاءات التي يمكن أن يستفيد منها.

يتوجه "دليل الموظف إلى حقوقه وواجباته بعد انتهاء خدمته" إلى موظفي الإدارات العامة والأجراء والمتعاقدين والأسلاك العسكرية، لمساعدتهم على معرفة حقوقهم عند انتهاء خدماتهم وكيفية تحصيلها.

أما دليل "ما يجب ن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي" فيتوجه إلى كافة المواطنين إذ هذا الرسم يطال معظم الوثائق الموقعة والصادرة على الأراضي اللبنانية (الصكوك والكتابات الموقعة، عقود البيع والشراء وسائر العقود، الاتفاقيات، الفواتير والإيصالات).

تعزيز القدرات الإدارية والمالية في البلديات



اختار مركز التنمية التشريعية في جامعة ولاية نيويورك – ألباني العمل مع البلديات اللبنانية من أجل دعم اللامركزية وتمكين الحكومة المحلية وتقويتها. وقد انصبّ اهتمام المركز على إعادة هيكلة الإدارة وتعزيز القدرات الإدارية والمالية في البلديات من خلال تسهيل الإجراءات وتحسين الاتصال بين مختلف الهيئات الحكومية وتوفير أنظمة المعلوماتية اللازمة.

وفي هذا الإطار رأت حديث المالية إجراء مقابلة مع السيد محمود البتلوني مدير مشروع "مساعدة لبنان وإعادة تنميته" للتعرف عن كثب على شق المشروع الذي يعنى بتنظيم وإدارة الإيرادات البلدية وإعداد الموازنة البلدية.

في العام ١٩٩٣ وقّع مركز التنمية التشريعية في جامعة ولاية نيويورك- ألباني اتفاقية تعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تقضي بأن تقدم الوكالة المشورة الفنية والإدارية والمساعدة المالية إلى لبنان من خلال مشروع مساعدة لبنان وتنميته. ويغطي مشروع المساعدة هذا ثلاثة أصعدة:

- على الصعيد التشريعي تقضي المساعدة بتعزيز قدرات مجلس النواب اللبناني.
- على الصعيد التنفيذي تقضي المساعدة بتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية.
- على الصعيد المحلي تقضي المساعدة بتعزيز قدرات البلديات والمحافظات.

كيف انطلقت فكرة مشروع مكننة إعداد وتنفيذ موازنة البلديات وإدارة إيراداتها؟

تشكل إدارة الإيرادات البلدية وإعداد الموازنة البلدية جزءاً من مشروع تعزيز قدرات البلديات لتحسين أدائها وتأدية خدماتها للمواطنين بشفافية ومصداقية ولتقوية الحاكمية الصالحة فيها. انطلقت فكرة مساعدة البلديات قبيل الانتخابات البلدية للعام ١٩٩٨ التي نتج عنها التشديد على إعادة بناء الإدارة المحلية حيث تم الاتفاق بين كل من مركز التنمية التشريعية في جامعة ولاية نيويورك – ألباني ووزارة الداخلية والشؤون القروية آنذاك لتقديم مساعدة لعشرين بلدية، كبيرة وصغيرة تتوزع على كافة المناطق لتغطية أكبر قاعدة جغرافية ونوعية، تكون نموذجاً ريثما يتم تعميم المشروع على كافة البلديات. وتم خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٨ لغاية ٢٠٠١ توسيع النموذج إلى ٨٢ بلدية أهمها بلديات بيروت والشويفات وجونيه وزغرتا وحلبا.

في العام ٢٠٠١ تم الاتفاق مع وزارة الداخلية والبلديات على تعميم هذه المساعدة على كافة بلديات لبنان. واليوم يستفيد من المساعدة ما يقارب ٦٠٠ بلدية من أصل ٩٠٠ تتوزع على كافة المناطق اللبنانية.

علاما تشتمل المساعدة الخاصة بإدارة الواردات وإعداد الموازنة البلدية؟

تهدف المساعدة إلى تحديث أساليب العمل المالي في البلديات الذي يستدعي بدوره تحديث اللوائح والأنظمة المالية الخاصة بالبلديات ولتحقيق ذلك كان لا بد من المرور بثلاث مراحل: ١. توحيد المستندات البدائية؛ ٢. توحيد معاملات المواطنين لناحية المستندات المطلوبة والمهل الزمنية والرسوم المتوجبة بحيث تستعمل المعاملات نفسها في كافة البلديات؛ ٣. إعادة تنظيم الأسس المالية للبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية (٤٥ بلدية) ولتلك الخاضعة للمرسوم رقم ٨٢/٥٥٩٥ (نموذج مبسط لإعداد وتنظيم الموازنة على أساس سنوية الجباية والإنفاق).

وفي هذا الإطار تم استخدام وسائل المعلوماتية الحديثة بهدف مكننة سير العمل الإداري والمالي وليس فقط المعلومات المكونة لها. وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار ثلاث مسائل رئيسية: القوانين المرعية الإجراء، الوضع الإداري للبلديات من حيث تنظيمها (أي عدد الدوائر والأقسام فيها)، العنصر البشري فيها. تمت مراجعة سير العمل المالي في البلديات وفقاً للمعايير الثلاث المذكورة أعلاه وتمت إعادة تحديد مسار سير هذه المعالات ثم تمت مكننتها بحيث أصبحت الإدارة ملزمة تلقائياً بتنفيذ المقترحات الجديدة.

ما هي أوجه النجاح التي حققها المشروع؟

عديدة هي أوجه النجاح التي نتجت عن المشروع، وجميعها يصب في ثلاث خانات الأولى مالية والثانية إدارية والثالثة تتعلق بالشفافية والعلاقة مع المواطن.

على الصعيد المالي:

من نتائج هذا التغيير زيادة في الواردات البلدية التي من شأنها أن تنعكس في زيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية. فلحظنا تحسن في أداء البلديات المالي تمثل بارتفاع تحصيل الرسوم بحيث ارتفعت مثلاً واردات بلدية جونيه الناتجة عن رسوم القيمة التأجيرية من ٥٧٠ ألف دولاراً أميركياً في العام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ مليون في العام ٢٠٠١ وإلى ١,٣ مليون في العام ٢٠٠٢ وإلى ٢,٠ في العام ٢٠٠٣. وكذلك بالنسبة إلى بلديتي بيروت وطرابلس.

على الصعيد الإداري:

- لأول مرة أصبح بالإمكان وضع سياسة مالية على صعيد البلديات في لبنان.
- قلت نسبة الأعمال المكتبية في إعداد الموازنة.
- أصبحت أجهزة الرقابة أكثر فعالية في اتخاذ القرارات المناسبة في ما يخص معاملات البلديات والمواطنين كون هذه المعاملات أصبحت واضحة وتشمل كافة المعلومات المطلوبة قانوناً.
- أصبحت البلديات أقرب إلى تنفيذ الحكومة الإلكترونية من الحكومة المركزية نتيجة مكننة سير العمل الداخلي في البلدية وربط هذه المعلومات بعضها ببعض إلكترونياً بانتظار حل الإشكاليات القانونية التي تعترض التوقيع الإلكتروني.

على صعيد الشفافية والعلاقة مع المواطن:

ساهم المشروع بزيادة الشفافية وأعني بهذا إشراك المسؤولين في كل مرحلة من مراحله وفقاً للقوانين بحيث لم يعد باستطاعة رئيس البلدية أن ينفق مبلغ معيّن يتجاوز ٣ ملايين ل.ل. دون موافقة المجلس البلدي و١٠ ملايين دون موافقة القائممقام أو المحافظ. وبالتالي أصبح بإمكان سلطات الرقابة (المجلس البلدي، القائم مقام، المحافظ) معرفة التجاوزات إذا ما تمت من خلال مشاريع الموازنة اللاحقة وقطع حسابات الموازنة السابقة.

كذلك، بعد تحديث أساليب العمل المالي لم يعد بالإمكان تعديل المعلومات المالية دون اللجوء إلى الأصول المالية الجديدة، مما أدى إلى المزيد من الشفافية في ما يتعلق بالأرقام المالية. فمثلاً في ما يتعلق بالرسوم البلدية لم تكن البلديات، باستثناء بلدية بيروت، تصدر جداول تكليف بالرسوم السنوية بل كانت تعتمد على دفاتر التحقق الخاصة بمراقبي الرسوم التي كانت تسمح لهم تغيير المعلومات المالية دون العودة إلى الأصول المالية في تعديل المعلومات.

إلى جانب ذلك، أدى التغيير في أساليب العمل المالي إلى تسريع معاملات المواطنين بحيث باتت معاملات استحقاق متوجبات المواطن من بلدية بيروت، مثلاً، تمر فقط بثلاث مراحل إدارية بعد أن كانت تستلزم ١٣ مرحلة في الماضي.

وبهدف خدمة المواطن على أكمل وجه افترض المشروع إنشاء مكاتب لإرشاد المواطن خاصة بكل بلدية. فبات باستطاعة المواطن معرفة الرسوم المتوجبة عليه من خلال مكاتب الاستقبال هذه كما بات بإمكانه الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام معاملاته.

واجه المشروع ثلاث عقبات أساسية تتلخص بما يلي:

١. اعتماد كل بلدية أصول ونماذج مالية وإدارية مختلفة عن الأخرى؛

٢. قلة العنصر البلدي الكفوء اللازم للقيام بالعمل الإداري والمالي؛

٣. صعوبة الحصول على المعلومات في ما يتعلق بالأعمال المالية والإدارية التي قامت بها البلديات في الماضي.

كيف استقبل القطاع البلدي هذا المشروع وما هي صعوبات التطبيق التي واجهها المشروع؟

بالرغم من الصعوبات التي ذكرناها، انطلقت الجامعة من فرضية أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على تعاون وقرار من المسؤولين عن العمل البلدي وتحديداً رؤساء البلديات. وبالفعل كان معظم رؤساء البلديات مندفعين وملتزمين بقرارات الإصلاح الإداري والمالي اللازمة للسير قدماً بالمشروع. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تطبيق المشروع اختياري بحيث تتم دعوة البلديات ورؤوسائها لعرض البرنامج عليهم وبناءاً عليه يعود القرار للبلديات في الاستفادة من المساعدة.

كيف تمت معالجة هذه الصعوبات؟

أولاً كان لا بد من إجراء لقاءات عديدة مع المسؤولين والموظفين في البلديات لإشراكهم في الخطوات المالية والإدارية المقترحة. كذلك تم توحيد النماذج وتم تدريب الموظفين على الأسس المالية الجديدة وعلى كيفية استخدام الأنظمة المعلوماتية بدءاً من برنامج الجدولات (excel) وبرنامج معالجة النصوص (word) وذلك بعد أن تم تجهيز البلديات بالأجهزة المعلوماتية اللازمة.



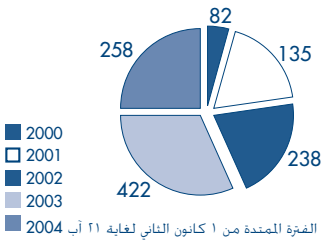
هل تظن أن لبنان بكافة بلدياته يملك الطاقات اللازمة لتعميم انتشار هذا البرنامج؟ وإلى أي مدى يؤثر الموقع الريفي أو المديني على تطبيق مكننة الموازنة؟

طبعاً تودون معرفة هل ممكن لبلدية كـ" القبيات" أو "عندت" أن تكون ممكننة وأن تتبع الأسس الإدارية الصحيحة؟ وحدها زيارة إلى إحدى البلدتين تجيب على سؤالكم.

هل هناك برنامج مراقبة وتقييم لمعرفة ما إذا كانت البلديات ستستمر في استخدام هذا البرنامج؟

يصعب خلال سنتين فقط التأكد من نتائج المشروع إنما هناك معايير تعتمدها الجامعة للتأكد من أن البلديات مستمرة بعملها وفقاً للأسس الجديدة: فمثلاً، قبل جباية الرسوم يفترض أن تعلن كل بلدية عن إصدار جداول الرسوم في الجريدة

الرسمية، فتقوم الجامعة بمتابعة الجريدة الرسمية للتأكد من التزام البلديات بالإعلان عن الجداول. (يشير الرسم البياني إلى زيادة عدد البلديات التي باتت تصرح في الجريدة الرسمية عن جداول الرسوم بعد حصولها على المساعدة). كذلك تقوم الجامعة بزيارات ميدانية للتأكد من سير العمل وتقديم المساعدة التقنية اللازمة.



لما عدم وجود نظام مماثل للإدارات العامة؟

فوت لبنان فرصة أساسية في إعادة تنظيم الإدارة وإدخال المكننة إليها بعد التسعينات. فعندما تطرقت الدولة إلى المعلوماتية قامت بذلك بمعزل عن سير العمل الإداري ومن دون إشراك الموظفين في عملية التطوير الإداري المقترحة. أما اليوم فأصبح سير العمل القديم مترسخ والعنصر البشري أكثر ترهلاً وغير متقبل لمفهوم المكننة بحيث أنه لا يستخدم أجهزة المكننة المتوفرة لديه.

ما هي المشاريع التالية لجامعة ولاية نيويورك- ألباني في لبنان؟

تنوي الجامعة متابعة مكننة كافة المعلومات البلدية (مثلاً سير معاملات المواطنين، نظام الملفات الشخصية، نظام رواتب الموظفين، نظام محاسبة المواد). كما تنوي ربط هذه المعلومات بعضها ببعض، وربط المعلومات المتواجدة في أجهزة الدولة والمؤسسات العامة بمعلومات البلديات (مثلاً معلومات مؤسسة كهرباء لبنان، مصلحة المياه وبعض الوزارات المختصة). كذلك ستسعى إلى ربط البلديات بأجهزة الرقابة على غرار مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة. وتساعد البلديات على اتخاذ خطوات عملية على صعيد التنمية الاقتصادية و إتمام مشاريع توأمة مع المدن والسلطات المحلية والخارجية.

هل تودون توجيه كلمة أخيرة من منبر حديث المالية؟

أود أن أهنئ وزارة المالية على مجلتها لاسيما لمتابعتها الشؤون المالية البلدية كخطوة متقدمة لمتابعة العمل المالي. كما أتمنى أن تتمكن الدولة الاستفادة إلى حد أقصى من المساعدات سواء كانت هبات أو قروض. ■

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية

٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٤: إثر افتتاح المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، زار المعهد المالي المدير التنفيذي للصندوق في فرنسا، السيد بيار دوكن، والمدير التنفيذي للصندوق في المملكة العربية السعودية، السيد سليمان التركي. للإطلاع على نشاطات المعهد وما حققته وزارة المالية من مشاريع إصلاح.

١٢-١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤: زار السيد جان لوي بودان، مستشار رئيس وكالة تنمية التبادل في مجال التقنيات الاقتصادية والمالية (الأدتيف) وزارة المالية والمعهد المالي بهدف التحضير لبرنامج النشاطات الثنائية مع وزارة المالية الفرنسية للعام ٢٠٠٥ وذلك بالتعاون مع مستشاري الوزير. وفي نهاية الزيارة أعد السيد بودان تقريراً رفعه إلى وزير المالية آنذاك، السيد فؤاد السنيورة، عرض فيه لحصيلة الاقتراحات التي نتجت عن لقائه بكبار المسؤولين.

٨ تشرين الأول ٢٠٠٤: استضاف المعهد المالي مجموعة من مستشاري وموظفي الإدارة العليا في وزارة التخطيط العراقية- المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري نزولاً عند رغبة المجموعة بالإطلاع على التجربة المميزة لوزارة المالية والمعهد المالي في لبنان لناحية تطبيق مشاريع المكننة والإصلاح المالي.

٢٠ أيلول ٢٠٠٤: استقبلت وزارة المالية والمعهد المالي بعثة من الاتحاد الأوروبي إطلعت على نشاطات وزارة المالية لاسيما الخدمات التي تقدمها إلى المواطن لإجراء دراسات ووضع تقارير عنها واقتراحات لتحسينها. أتت هذه الزيارة ضمن مشروع المساعدة على تأهيل الإدارة اللبنانية ARLA الذي يموّله الاتحاد الأوروبي.

١٤ آب ٢٠٠٤: استقبل المعهد المالي مدير مشروع الأمم المتحدة للتنمية، السيد مارك مالوش براون حيث التقى كبار المسؤولين في وزارة المالية لاستعراض مكونات المشاريع التي يضطلع بها مشروع الأمم المتحدة لناحية الإدارة والحكم وكذلك لاستعراض مشاريع الإصلاح الجارية في وزارة المالية.

١٤-١٨ تموز ٢٠٠٤: ترأس السيد فرانسوا بيجون، مدير المعهد المالي سابقاً (١٩٩٦-٢٠٠٠)، ورئيس البعثة الاقتصادية لدى السفارة الفرنسية في مدغشقر، وفد من المدراء العامين في وزارة مالية مدغشقر للإطلاع على الإصلاحات والتحديثات العديدة التي اضطلعت بها وزارة المالية اللبنانية في مجال المالية العامة والمساحة والشؤون العقارية والجمارك التي كان السيد بيجون قد أشاد بها أمام وزير مالية مدغشقر. أما موضوع الزيارة، الذي نال تشجيع وكالة تنمية التبادل في مجال التقنيات الاقتصادية والمالية (الأدتيف)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فكان إدارة التغيير في الإدارات العامة آنذاك.

معايير الإفصاح المالي الدولية - International Financial Reporting Standards - IFRS



كتب المراقب حنا اسبر- ضريبة الدخل:

أعلنت اللجنة العالمية لمعايير المحاسبة الدولية تعديل تسمية "معايير المحاسبة الدولية" لتصبح "معايير الإفصاح المالي الدولية". ولم يقتصر التعديل على التسمية فقط بل شمل المضمون أيضاً بحيث أضيفت خمسة معايير جديدة إلى جانب تعديل بعض معايير المحاسبة الدولية التي كانت معتمدة سابقاً، وإلغاء البعض منها.

وتماشياً مع الخطوط الجديدة، فرضت الدول الأوروبية على كافة الشركات الأوروبية المدرجة أسماؤها على لوائح البورصة تطبيق معايير الإفصاح المالي الدولية مع بداية العام ٢٠٠٥. بناءاً عليه بدأت الشركات بتحضير الأنظمة الجديدة وتطبيق التغييرات اللازمة كما درّبت موظفيها المعنيين على تطبيق المعايير الجديدة ومختلف قواعدها.

معايير الإفصاح المالي الدولية - أكثر من طرح محاسبي تقني:

إن المعايير الجديدة تتخطى بأشواط موضوع المحاسبة بشكلها التقني، فتأثيرها يطال مبادىء وأسس أعمال الشركة بشكل مباشر. فتؤثر في كل من مبادئ الربح والخسارة، والمصاريف، وتقارير التنظيم. كما أنها تنظم استعمال الأدوات المالية، على غرار المتاجرة والإيجار التمويلي. كذلك فهي تؤثر على مبدأ تحقق الإيرادات ومخصصات مجلس الإدارة. والمهم في الأمر أن هذه المعايير تساعد الشركات للتحول نحو "الحوكمة" (governance).وفي النهاية، تشكل هذه المعايير المرجع الأكيد للمساهمين وللمجتمع المالي على حد سواء إذ أنها تؤثر على البيانات المالية للشركة لاسيما في ما يتعلق بنتائج تقييم الشركة التي يستند عليها المحللون في قياس أداء الشركات.

إلامَ تهدف هذه المعايير؟

تهدف هذه المعايير إلى تحسين وتطوير تجانس المواضيع المالية الخاصة بالشركة واعتماد أفضل أساليب المحاسبة. ذلك أن تطبيقها من شأنه أن يحدث تغييرات جذرية في ما يتعلق بأرباح الشركة، خاصة تلك الخاضعة للضريبة وبالميزانية العمومية. كما سيفتح خيارات عدة أمام الشركات حول كيفية احتساب وتطبيق قيود بعض العمليات. ونتيجة لذلك، سنشهد تأثر العديد من المعدلات المالية بالأنظمة الجديدة المعتمدة.

المعايير الجديدة

المعيار ١: التطبيق الأول لمعايير الإفصاح المالي الدولية:

First-Time Adoption of International Financial Reporting Standards صدر في حزيران ٢٠٠٣ ويطبق على كافة البيانات المالية ابتداءاً من كانون الثاني ٢٠٠٤ بما فيها التقارير المالية الوسيطة.

المعيار ٢: العمليات المشتركة المدفوعة:

Share Based Payment صدر في شباط ٢٠٠٤ ويطبق ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥. يعنى هذا المعيار بالعمليات المشتركة المدفوعة على أساس حصص موظفي الشركة وغيرها من الأدوات المالية التي اكتسبوها بعد ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢. يفرض المعيار الثاني أن يتم إظهار الأرباح والخسائر والمصاريف في العمليات المشتركة المدفوعة بوضوح.

المعيار ٣: اندماج الأعمال: Business Combinations صدر هذا المعيار في آذار ٢٠٠٤ وبدأ تطبيقه منذ ٣١ آذار ٢٠٠٤. يعنى هذا المعيار بالتقارير المالية في ما يختص بعمليات دمج الأعمال والتي تقتضي جمع التقارير التابعة لمواضيع مختلفة في تقرير واحد.

المعيار ٤: عقود التأمين: Insurance contracts صدر هذا المعيار في١ آذار ٢٠٠٤، ويطبق ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥، وهو يشكل المرحلة الأولى من مشروع اللجنة العالمية لمعايير المحاسبة الدولية الخاص بعقود التأمين، ويعنى بالتقارير المالية التابعة لعقود التأمين وإعادة التأمين ومختلف الأدوات المالية.

المعيار ٥: الموجودات غير المتاحة للبيع وتبسط العمليات: Non-current assets held for sale and discontinued operations

صدر هذا المعيار في آذار ٢٠٠٤ ويطبق ابتداءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥.

ينظم هذا المعيار الشؤون المحاسبية المتعلقة بالأصول المتاحة للبيع (non-current asset).

ما قد تعاني الشركات في حال عدم تطبيق هذه المعايير ؟

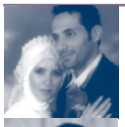
- × انخفاض قيمة حصص وأسهم الشركة.
- × انخفاض قيمة الشركة ككل.
- × تزعزع في إتمام دورة الأعمال وانجازها.
- × التغيير الدائم بطرق تطبيق المعايير (كمحاولة لحسن التطبيق).
- × عدم توفر الخبرة لتطبيقها بطريقة سليمة (من حيث عدم التطبيق).
- × تحمل كلفة التنظيم السيء.
- × تحمل نتائج فشل تطبيق المعايير.

بنين وبنات

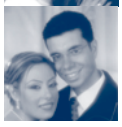
- رزقت السيدة هنادي غنام (مديرية الصرفيات –دائرة التدقيق والصرف) بمولودة اسمتها فاطمة
- رزقت المراقبة جوسلين شمعون (مالية جبل لبنان) بمولودة أسمتها ريتا
- رزقت المراقبة الرئيسية ريتا كريكر (مالية جبل لبنان) بمولودة أسمتها سلين
- رزق المراقب الرئيسي هيثم الشامي بيرقدار (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه حسن
- رزقت المراقبة ميرنا الشعراني (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها مهى
- رزقت المراقبة سماح الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها إناث
- رزقت المراقبة الرئيسية شانتال رفول (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته غدي
- رزقت المحاسبة رنا اسوم (محتسبية طرابلس) بمولودة أسمتها بولين
- رزقت المحاسبة ندين سنكري (محتسبية طرابلس) بمولودة أسمتها تالين
- رزق مدير قسم المعلوماتية بسام جباعي (ماليتي لبنان الجنوبي والنبطية) بمولود أسماه محي الدين
- رزق العريف ماهر شبو (إدارة الجمارك) بمولودة أسماها سناء ◄◄



زواج



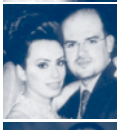
- الزميلة منال مهدي (المعهد المالي) من السيد محمد ريان فهمي ◄◄



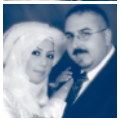
- المراقب رامي حلواني (دائرة التدقيق الميداني، الضريبة على القيمة المضافة) من الآنسة ربى ديب ◄◄
- المراقبة منتهى الهاشم (مالية جبل لبنان) من السيد بيار خيرالله
- المراقب عماد كرامة (مالية جبل لبنان) من الآنسة منار وهبه
- المراقب شربل البشعلاني (مالية جبل لبنان) من الآنسة بولا عيسا
- المراقبة الرئيسية ألين برق (مالية لبنان الشمالي) من السيد حنا التغريني
- المراقبة غادة الخوري (مالية لبنان الشمالي) من السيد ميشال عبدو
- المراقبة ربى دندشي (مالية لبنان الشمالي) من السيد وسيم كبارة



- المساعد التقني في فريق المعلوماتية، محمد ريشوني (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) من الآنسة صونيا بدر ◄◄



- احتفل السيد حكمة شمس الدين (مالية لبنان الجنوبي) بزواج نجله السيد فضل شمس الدين من الآنسة نارمان غصن ◄◄
- المراقب شربل إغناطيوس (مديرية الواردات) من المراقبة ميراي كرم (مديرية الواردات)



- أعلن مراقب الضرائب الرئيسي، منصور مصطفى (مالية النبطية) خطوبته من الآنسة نرمين العنان ◄◄

وأطلَّ النجاح



نجح السيد غسان حمد معاون أمين صندوق في محتسبية طرابلس بوظيفة أستاذ ثانوي، فرع أدب عربي.

نال الطالب رضا الخالد، نجل السيد طلال خالد (مالية لبنان الجنوبي) إجازة في "إدارة الأعمال والعلوم الإدارية" من جامعة القديس يوسف، وما يزال يتابع دراسته للحصول على ماجستير في المادة نفسها.

توديع

باقة من الأشعار والمديح، ودّعت مديرية الواردات مديرها السابق، الأستاذ وليد الخطيب في مأدبة غداء أقيمت على شرفه في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤، في فندق الموفمبيك. حضر الحفل مدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني، إلى جانب كبار المسؤولين في وزارة المالية والمعهد المالي وموظفي مديرية الواردات. أما أعمال السيد الخطيب خلال سنوات خدمته فأشاد بها السيد بيفاني ونوهت بها قصيدتا رئيس مالية النبطية، السيد سعد بري والمراقب الرئيسي وليد الشعار. ومن ما ألقاه الزميل وليد الشعار:



"أراك تضيء شمعة الدهر واثقاً
وأنت نثرت النور في سابق الأمر
جلا جنح الحوالك ساطعاً
وقاد رجال المال كالفارس الحر
هنيئاً لك الحق الذي أنت أهله
فلا يجلو الدجى سوى ساطع الدر"

لوزارة المالية حصة في ماراتون بيروت الدولي



شارك السيد محمد الريس (مواليد ١٩٤٧)، موظف في قلم ديوان وزير المالية ومدير المالية العام، في ماراتون بيروت الدولي (تشرين الأول ٢٠٠٤) حيث احتل المرتبة ٤٤٧ في فئة الـ٤٢,٢ كم التي شارك فيها ١٠٥٩ عدّاء. وكذلك حاز المرتبة ١١٤ في فئة العدائين المتوسطي العمر (بين ٤٠ و٦٠ عاماً) من أصل ٢٢٢ عدّاء ونال شهادة وميدالية للمراتب التي احتلها.

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية

المكتبة المالية تستقبل مركز المعلومات العامّة الأول التابع للبنك الدولي

عملت المكتبة الماليّة جاهدةً خلال العام ٢٠٠٤ على تطبيق سياسة الانفتاح لتحسين خدماتها، وكذلك درست لجنتها المتخصّصة بانتظام المعايير التي تسمح بمتابعة العمل قدماً مما أدى إلى تنوع المراجع المقترحة واغتناء مجموعة المكتبة وتزايد عدد الزوار خلال هذا العام.

وتُوجّت الإنجازات المحققة بافتتاح مركز المعلومات العامّة الأول في لبنان (Public Information Center) التابع للبنك الدولي الذي تستضيفه المكتبة، والذي رعاه وزير المالية الدكتور الياس سابا في حفل جرى في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥، بحضور مدير مكتب البنك الدولي في لبنان، الدكتور عمر الرزاز وعدد من الشخصيات السياسية والسفير الكندي وممثلين عن السفارة الفرنسيّة والمنظمات الدوليّة وممثلين عن مصرف سوسيتيه جنرال راعي المكتبة المالية وصادر ناشرون.

بعد كلمة كل من مديرة المعهد المالي ومدير مكتب البنك الدولي في لبنان ووزير المالية، وعرض حول مهمّة وأهداف مراكز المعلومات العامة، تمّ توزيع هدايا تذكارية لشركاء المكتبة المالية.



×باشر البنك الدولي بإنشاء مراكز المعلومات العامة في أكثر من ٨٠ دولة وهي تهدف إلى نشر المعلومات حول التنمية العامة وحول دور وأنشطة البنك الدولي في العديد من البلدان. وتطمح هذه المراكز إلى أن تكون منبراً للبحث والمعرفة عبر الحوار وتبادل المعلومات وتمكين الناس من اتخاذ قرارات مبنيّة على المعرفة وكذلك تشجيعهم في عمليات التنمية والحوار.

×سيضيف المركز إلى مراجع المكتبة المالية مجموعة نادرة من التقارير والدراسات حول التنمية والمواضيع الاقتصادية يناهز عددها الألف مرجع. جلّها من منشورات البنك الدولي والمنظمات الدولية.

المكتبة المالية برعاية

SGBL

بنك سوسيته جنرال في لبنان

كتاب من المكتبة المالية

الدَين العام: الواقع وإمكانات الحلول (أعمال مؤتمر ٢٦ و٢٧ آذار ٢٠٠٤ لمركز دراسات جامعة الحكمة)

لا يسعنا سوى أن نلحظ في تقديم هذا الكتاب أن عنوانه أصبح هاجساً يقضّ مضاجع اللبنانيين ويرهق حاضرهم ويرهن غدهم... بحيث أن الدين العام قد شغل عدداً وفيراً من الباحثين، وقد اجتمعت نخبة منهم حول هذا الموضوع في مؤتمر جامعة الحكمة في آذار الماضي... تهدف صفحات الكتاب إلى معالجة هذه المعضلة الشائكة بهدوء وموضوعية، من خلال وضعها في إطارها العلمي الأكاديمي.

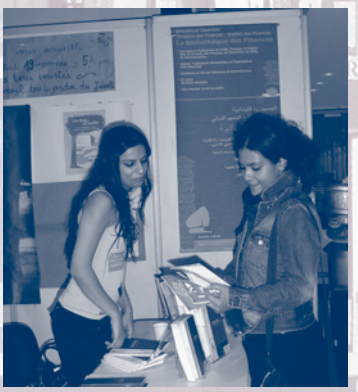
المؤلّفون: وزراء ومدراء عامون ومستشارون وأخصائيون. ترد مداخلات المؤتمر في الكتاب بحسب تسلسلها خلال المؤتمر.

الاقتناء في المكتبة: نرحّب باقتراحاتكم

تذكّر المكتبة الماليّة القرّاء أنها في صدد تطوير سياسة الاقتناء بالتعاون مع لجنة اختصاصيين تجتمع دورياً، وأنها سترحّب بالاقتراحات المفيدة في هذا الإطار من الزوّار الكرام.

للمعلومات الأسبوعية عن الكتب الجديدة، الرجاء الاتصال بالمكتبة المالية وترك عنوان البريد الالكتروني (٠١-٤٢٦١٧٧) bibliotheque@if.org.lb

Le comité de la Bibliothèque des Finances vous rappelle que dans le cadre de ses efforts pour développer sa politique d'acquisition, vos suggestions pertinentes à cet effet seraient les bienvenues.
Pour des informations sur les nouveaux arrivages, prière de nous laisser votre adresse électronique:
bibliotheque@if.org.lb – 01-426177.



La Bibliothèque des Finances au 13ème salon francophone du livre, du disque et du multimédia, "Lire en Français et en Musique" – Biel, novembre 2004, une tradition établie depuis 1998...

كما جرت العادة منذ ١٩٩٨ شاركت المكتبة المالية في معرض إقرأ بالفرنسية الثالث عشر...